نزاهة

نزاهة

نشرة دورية تصدر عن مشروع تعزيز الشفافية والمساءلة في العمل الأهلي*

العدد التاسع – آذار ٢٠٠٨

الافتتاحية

"علينا أن نكون التغيير الذي نريد أن نراه في هذا العالم"

(مهاتما غاندي، 1869-1948)

إن التغيرات السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية تفرض على المسؤولين والقادة في المجتمع الفلسطيني بشكل عام، والقائمين على العمل الأهلي بشكل خاص، واقع يتطلب الحفاظ على دورهم التاريخي في خدمة المجتمع بإخلاص، وبالوقت نفسه يتطلب منهم تغيير أفكارهم وأساليب عملهم بما يتناسب والعصر الذي يعيشونه بديناميكيته المتغيرة دون أن يفقدوا البوصلة. وبناء على ذلك ومن أجل أن تصبح المؤسسة الأهلية الفلسطينية قدوة لجميع المؤسسات وقادرة على مراقبة ومساءلة الآخرين فان على القائمين عليها أن "يصبحوا التغيير الذي يرغبون في رؤيته" أي الالتزام بالقيم والمبادئ المرتبطة بالحوكمة الرشيدة والديمقراطية المستندة إلى العمل بكفاءة وفعالية.

فمن خلال مشروع نزاهة عملت أمان وما زالت تعمل، بالمشاركة مع المنظمات الأهلية الفلسطينية على تحقيق ذلك من خلال العمل المشترك الهادف إلى تعزيز الشفافية والمساءلة في العمل الأهلي، من تدريب وإعادة صياغة اللائحة التنفيذية لقانون المنظمات الأهلية والجمعيات الخيرية الفلسطينية، وورش عمل مثل التي نتجت عنها إعداد مدونة سلوك خاصة بالعمل الأهلي، وتكوين جسم أطلق عليه "منظمات أهلية ضد الفساد"، بالإضافة إلى تطوير معايير واليات منح شهادة في الحكم الصالح والتي تعبر عن طموح وإرادة هذه المنظمات في الوصول إلى درجة عالية من الكمال. كما وشاركت هذه المنظمات في مساءلة مؤسسات السلطة الوطنية في كيفية استخدام المال العام في عدة ورش عمل خلال السنتين الماضيتين، بالإضافة إلى المشاركة في "جلسات استماع" تسد الثغرة الناجمة عن غياب المجلس التشريعي، نذكر منها استضافة السيد حسين الشيخ رئيس الهيئة العامة للشؤون المدنية، ومساءلة وزارة المالية حول الأداء المالي المتعلق بالإرادات والنفقات لعامي 2006-2007 خلال ورشة عمل بحضور الدكتور سلام فياض، رئيس الوزراء ووزير المالية، بالإضافة إلى ورشة المساءلة لدائرة المنح والمساعدات في مجال التعليم العالي .

رغم الجهد الذي بذلته المنظمات الأهلية بمبادرة من أمان إلا أنها تدرك بأن التغيير عملية مستمرة ولا يجوز التوقف عند أي فشل أو انجاز خلال هذه العملية، وأنها عملية صعبة وشائكة أي أن عليها أن تستفيد من التجارب التي تمر بها لكي تكسب المزيد من المصداقية بين أبناء شعبها التي تعمل من أجلهم، ومن أجل بناء مؤسسات خالية من الفساد وبالتالي تكون قد ساهمت في بناء الدولة الفلسطينية المستقبلية التي هي تشكل عموداً من أعمدتها الأساسية، وعندئذ نستطيع أن نملك ونعلن للعالم أجمع بأن مؤسساتنا الأهلية قد لعبت دوراً هاماً في خلق بيئة ترفض الفساد وتعمل على تقليص الفرص لإتاحته، وهي مؤهلة وقادرة على مراقبة ومساءلة المؤسسات الأخرى في المجتمع!!! فالمشوار طويل وصعب لكنه غير مستحيل!!!

وعلينا أن لا نسمح لبعض الفاسدين أن يسدوا علينا الطريق والأمل .

مديرة نزاهة: على المؤسسات الأهلية أن تعيد تقييم عملها بما يوصلها للنموذج القدوة

خلال مؤتمر " آمان "

د. فياض يتعهد بملاحقة الفاسدين ويؤكد دعم الحكومة لمكافحة الفساد

استخدام المال العام

إجماع على أهمية تقييم الأنظمة المعمول بها وتفعيل الدور الرقابي لضبط الإنفاق الحكومي

11% من المواطنين في محافظات الضفة الغربية لا تتوفر لديهم مصادر مياه آمنه ودائمة

*تنفذ أمان مشروع نزاهة ضمن اتفاقية تعاون مع مؤسسة كونراد أديناور، وبدعم من الاتحاد الأوروبي

على المجتمع الأهلي أن يستمر في دق جدران الخزان

أشارت التقارير واستطلاعات الرأي التي أعدتها "أمان" حول الفساد في القطاع الحكومي أن الفساد موجود في مواقع عليا من القطاع العام (قمة الهرم)، ويمكن تلخيص الأسباب الكامنة وراء انتشار هذه الظاهرة، فيما يلي:

- الافتقار إلى الإرادة السياسية لدى السلطة التنفيذية لمكافحة الفساد.
- غياب حكم القانون وعدم وجود نظام قضائي مستقل فعال ونزيه.
- ضعف دور المجلس التشريعي الفلسطيني (البرلمان) في مساءلة السلطة التنفيذية ومراقبتها.
- ضعف ومحدودية هيئات الرقابة العامة الرسمية والأهلية وعدم فاعلية نظم المساءلة.
- عدم وجود دور نشط لمنظمات المجتمع المدني، في معالجة ظاهرة الفساد ومكافحته.
- عدم وجود إعلام حر ومستقل.

في غياب الجهود الحقيقية من قبل المؤسسات الرسمية، في السنوات العشر الماضية لمكافحة الفساد، يبدو أن المجتمع الفلسطيني والعربي يحظى بوجود شبكة كبيرة من المنظمات الأهلية نشطت لسنوات طويلة في مجال تعزيز الديمقراطية والدفاع عن حقوق الإنسان، ما زالت برامج تلك المنظمات ذات العلاقة في مقاومة الفساد محدودة، بالرغم أن المجتمع المدني هو الخاسر الرئيس، إلى أن فشل المجلس التشريعي وحده في مواجهة الفساد الحكومي، يملي على مؤسسات المجتمع المدني مسؤلية استثنائية.

انطلاقا من الالتزام المبدئي من نشطائها بقيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة، وتجسيدا لها باعتبارها مكونات أساسية من متطلبات الديمقراطية وقيام الحكم الصالح في فلسطين، وبشكل خاص من المؤسسات الفلسطينية العاملة في مجال الحكم الصالح والديمقراطية وحقوق المواطن والتي تتمتع بمصداقية لدى الجمهور الفلسطيني، وعليها توحيد جهودها في برنامج مشترك لمواجهة الفساد من خلال دعم تأسيس ائتلاف فيما بينها هو(منظمات أهلية ضد الفساد).

مشروع "نزاهة"

يواصل تعزيز الشفافية والمساءلة في العمل الاهلي

إن عملية الإصلاح تحتاج إلى جهد مجتمعي واسع، تتشارك فيها مؤسسات السلطة الرسمية مع منظمات العمل الأهلي، إلى جانب مؤسسات القطاع الخاص الفلسطيني، وضمن شراكة مخلصة تضمن استخدام وتوظيف الطاقات والمصادر المتنوعة في إطار رؤية وطنية، وخطة عمل متفق عليها تحدد فيها أدوار الأطراف المختلفة.

ونظراً لأهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه المنظمات الأهلية الفلسطينية في هذا الجهد الوطني العام، باعتبارها أحد الفاعلين في الدفاع عن وجود الشعب الفلسطيني وتعزيز صموده وتعزيز القيم التحررية والتقدمية والإنسانية لديه، فإن هذا الدور يتطلب بالدرجة الأولى العمل الجدي من قبل هذه المنظمات على تعزيز مبادئ الشفافية ونظم المساءلة وقيم النزاهة في عملها، بما يضمن خلق وتعزيز ثقافة أكثر تحدياً ومقاومة للفساد في هذه المنظمات، ويحول دون التعايش مع هذه الظاهرة ويقلل من فرص تفشي الفساد في بيئة عملها.

وفي هذا السياق يأتي مشروع نزاهة كمبادرة من الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة "أمان" وضمن برنامج عمله في تعزيز وإشاعة قيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة في المجتمع الفلسطيني، بالتعاون والتنسيق مع منظمات العمل الأهلي الفلسطيني على تعزيز هذه القيم والمبادئ في عمل المنظمات الأهلية الفلسطينية بغرض تمكينها وإشراكها في الجهد الوطني العام لمكافحة الفساد في المجتمع الفلسطيني، وتشكيل تحالف واسع من المنظمات الأهلية لمكافحة الفساد.

أهداف المشروع

- خلق بيئة عمل أكثر تحديا للفساد في عمل المنظمات الأهلية، وسلوك رموزها، وإشاعة ثقافة في المجتمع تعتمد قيم النزاهة.
- تطبيق مبادىء الشفافية ونظم المساءلة في عمل المنظمات الأهلية الفلسطينية.
- تطوير قدرة وكفاءة العاملين في المنظمات الأهلية في مجال مكافحة الفساد على كافة المستويات.
- تعزيز دور المنظمات الأهلية في رفع الوعي العام بالفساد، والرقابة على القطاع العام ومحاربة الفساد في المجتمع الفلسطيني.
- تشكيل تحالف واسع من المنظمات الأهلية لمكافحة الفساد.

الاراء الواردة في نشرة نزاهه لا تعبر بالضرورة عن وجهه نظر "نزاهه".

نهايـة البـدايـة الصعبـة

بقلم: حسن سليم

منظمات العمل الأهلي، ومن خلال ما أنجزته من خطوات، ووصلت إليه من نتائج، تتعلق بتشخيص القائم، لا شك أنها وصلت الى نقطة مهمة، ومرحلة متقدمة، ولكنها لا زالت في مرحلة، يمكن تسميتها بنهاية البداية.

لم يكن سهلا، ولا معتادا أن يقوم قطاع معين بالبحث عن نقاط الضعف فيه، والإعلان عن السلبيات في عمله، إلا أن قطاع العمل الأهلي فعلها.

وحتى تكون النتائج وفق الرغبة الصادقة التي تم الإعلان عنها، لا بد من استكمال المشوار، عبر برامج تضمن المحافظة على سير العمل في بناء البيت الداخلي وفق المأمول، لتشكل النموذج والقدوة، نحو مجتمع خال من الفساد.

إن ما تحقق حتى اللحظة لا بد من إكباره في العمل الأهلي، من حيث انتقاله من مربع الدفاع عن النفس، في مواجهة حملة التشكيك والاتهام التي تعرض لها، الى مربع من يطالب الجهات ذات العلاقة للاطلاع على شفافية العمل فيه، ورغبته في الاستفادة من خبرات الآخرين بما يضمن تحسين الأداء، ومعالجة مكامن الخلل، ليصل الى مرحلة تتم بمساءلة القطاعات الأخرى ، وعلى رأسها القطاع العام .

ومن الانجازات التي تحققت، وما بذل من جهد هو تفعيل الهيئات المغيبة، او الغائبة، بما يعزز الشراكة في إدارة العمل الأهلي، والتأكيد على ان نبل قيمة العمل الأهلي الذي يميزه عن غيره من التجمعات وحتى الأحزاب، أن جهده وخدماته توجه لكافة الشرائح وليس لأعضائه فقط .

لا شك ان مهمة قطاع العمل الأهلي شاقة وصعبة، نظرا لما حملت في طياتها من رسائل، لا تقتصر على إصلاح بنائها الداخلي فقط، بل تعدت ذلك لتشارك في عملية المساءلة لباقي المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية، نظرا لإيمانها أن الإصلاح عملية متكاملة، والخلل في إحدى مكوناتها، سيكون سببا للإضرار بالمجتمع، بما ينعكس سلبا على البرامج المتعلقة بعملية الإصلاح ومكافحة الفساد .

ان مشروع نزاهة للعمل الأهلي، وهو احد مشاريع " أمان "، لا يستطيع بالضرورة أن يعالج ويصوب كافة الأخطاء، إلا انه وبعيدا عن الجدل في الأرقام ونتائج الإحصائيات فقد نجح بالاختراق، ثقافيا في تغيير بعض المفاهيم، والإقرار ببعض المسلكيات الخاطئة، وضرورة تصويبها .

فقد كان سابقا من المحظور داخل العمل الأهلي الحديث عن فساد داخلي، أو تقبل لفكرة الإصلاح، نظرا لرفض مبدأ وجود الخلل، فيما تتقدم اليوم منظمات أهلية بطلب لفحص ومعرفة ان كان عملها يستند لمبادئ الشفافية والمساءلة، كما تنشر اليوم تقاريرها المالية والإدارية للجمهور، وهذه ليست البداية، بل نهاية البداية الصعبة، بما يؤهلها إن تطرح نفسها كجهة رقابية ومساءلة لباقي المؤسسات .

وحتى لا تكون هناك مغالاة ومبالغة، فانه من الضروري الإشارة إلا أن بعض منظمات العمل الأهلي، او من تحسب عليها، تحتاج لجهد كبير لتصويب أوضاعها، حتى لا تكون المعيق أو المسيء لصورة العمل الأهلي المضيئة، وتاريخه المشرف .

مديرة نزاهة: رحلة الألف ميل تبدأ بخطوة

على المؤسسات الأهلية أن تعيد تقييم عملها بما يوصلها للنموذج القدوة في المجتمع من خلال تطبيق متطلبات ومعايير الحكم الصالح

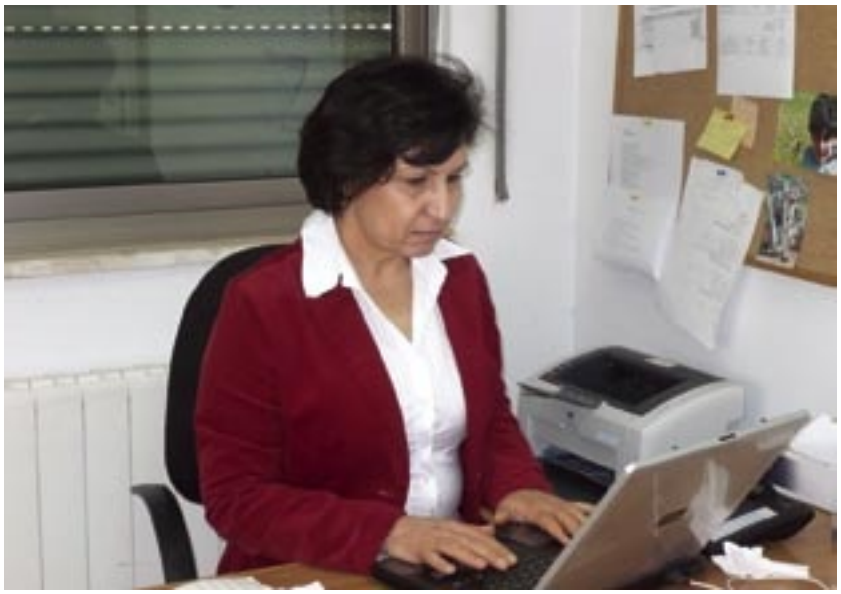

باستطاعة " أمان " أن تفخر، بما قامت به من جهد لإرساء مفاهيم وثقافة مكافحة الفساد....

من هنا بدأت جميلة عبد مديرة مشروع نزاهة لتعزيز الشفافية والمساءلة في العمل الأهلي الفلسطيني حديثها، الذي تمحور حول تجربة التعاون مع منظمات العمل الأهلي، وأضافت:– لم نواجه مشكلة في طرح مبدأ مكافحة الفساد، لكن المشكلة تكمن في التوعية بأشكال الفساد، فالمفهوم السائد للفساد يقتصر على سلب المال العام فقط، ونادرا ما يعد توظيف الأقارب دون الاستناد إلى القدرات، على سبيل المثال، بأنه فساد.

وفيما يتعلق بمفاهيم الشفافية والمساءلة، ومدى تقبلها، بينت عبد لا شك أنها مصطلحات جديدة، وآلياتها تستغرق وقتا لترسيخها في المجتمع، إلا أن باستطاعة أمان أن تفتخر بأن هناك نسبة لا بأس بها من المجتمع بشكل عام، والمنظمات الأهلية بشكل خاص، أصبحت ملمة ومدركة لمقومات هذه الثقافة، وما تلقي به من مسؤولية على أكتاف القائمين على هذه المؤسسات، حيث تعهدت أكثر من 100 مؤسسة في الضفة والقطاع بالعمل على ترتيب بيتها الداخلي، ومكافحة الفساد، وذلك من خلال مشاركة ممثلين عنها في التدريبات وورش العمل والأبحاث وغيرها من نشاطات "أمان " وخاصة نشاطات مشروع نزاهة، كما وقعت هذه المؤسسات على مدونة السلوك الخاصة بالشفافية والمساءلة في العمل الأهلي مما يدل على استعدادها لممارسة هذه المفاهيم وتطبيقها.

لم تنكر السيدة عبد صعوبات العمل، إلا إن تلك الصعوبات بدأت تتلاشى، نظرا لتقبل الفكرة من قبل منظمات العمل الأهلي، والقائمين عليها لإدراكهم قيمة الفائدة التي تعود على البنية المؤسسية.

وردا على سؤال فيما إذا كانت الأولوية لمكافحة الفساد، في ظل الاحتلال، بينت عبد ، أن علينا أن نجعل مكافحة الفساد إحدى أولوياتنا كشعب، ومن هذا المنظور تسعى أمان لأن تكون بيتا للخبرة ويجري العمل على توعية المجتمع، أفرادا ومؤسسات، بأهمية مكافحة الفساد أولا، والمعروف للجميع أن الفساد يؤثر سلبا على الجميع ولا يمكن استمرار عملية التنمية في بيئة فاسدة، وهذا يجعلنا نعمل على المستويات الأخرى مثل التخلص من الاحتلال، الذي يشكل عائقا أساسياً أمام التقدم ويسهم في تعزيز فرص الفساد.

رحلة الألف ميل تبدأ بالخطوة الأولى

وان كانت بعض المؤسسات تواجه صعوبات للوصول لمستوى الحكم الصالح، نظرا لإشكاليات داخلية، إلا انه كما تقول السيدة عبد، " فان رحلة الألف ميل تبدأ بالخطوة الأولى "، ونحن نطمح بمؤسسات تمارس مبادئ ومعايير الحكم الصالح في عملها، وخاصة الرقابة الداخلية الإدارية والمالية مما يقلل من فرص الفساد، إلى أن تصل هذه المؤسسات للنموذج الأمثل مما يمكنها من الرقابة على القطاعات الأخرى. ونحن ندرك من خلال الدراسات والاستطلاعات أن هناك مشكلات عديدة تتعلق بالفساد وضعف الإدارة في المنظمات الأهلية.

وفي حديثها عن طرق مكافحة الفساد، وتحديدا ما يختص بالمبلغين، شددت عبد على أهمية حمايتهم كخطوة أولى في هذا المجال، وذلك من خلال خطة وطنية شاملة لمكافحة الفساد، تشارك فها كافة القطاعات، إلا أن الحماية تتطلب عوامل أخرى تفوق قدرات " أمان " مثل سن القوانين، وتفعيل الأعمدة الأخرى من نظام النزاهة الوطني، كالقضاء، الذي تقع على عاتقه مسؤلية تقديم الفاسدين للعدالة، وحماية المبلغين. فالمشوار في البداية، ويحتاج إلى جرأة المواطن والمسؤول، لكن رغم العقبات والصعوبات فان ذلك ممكنا.

وعن مستوى التنسيق مع القطاع الحكومي، أشارت عبد إلى أننا من خلال مشروع نزاهة وصلنا مع هذا القطاع إلى علاقات ايجابية تستند إلى التعاون حيث وجدنا آذانا صاغية لمقترحاتنا وتجاوبا كبيرا بحضور الفعاليات، فقد كانت لنا لقاءات مع رئاسة الوزراء ومكتب الرئيس ووزارة المالية لمناقشة إدارة المال العام من النواحي القانونية، ومشكلاته والتوصيات المتعلقة به.

وكانت لتوصيات العمل الأهلي أثارا ايجابية على صعيد تحسين الأداء الحكومي كما كان لنا جلسات استماع بحضور ممثلين عن العمل الأهلي مع وزارة الداخلية في مجال تحسين مستوى العمل الأهلي والتزامه بمبادئ الشفافية والمساءلة، هذا بالإضافة إلى تعاون الهيئة العامة للشؤون المدنية ووزارة التربية والتعليم وسلطة المياه، والبلديات والهيئات المحلية.

وعن تأثير نشاطات مكافحة الفساد في تطوير العمل الأهلي، ومن خلال استطلاعات الرأي الثلاث التي أشارت نتائج الاستطلاعين، الأول والثاني إلى الاعتقاد من قبل الجمهور والعاملين في العمل الأهلي بوجود فساد في هذه المنظمات، ونتيجة النشاطات والجهود وضع موضوع مكافحة الفساد على أجندة هذه المنظمات، كما أشارت نتائج الاستطلاع الأخير إلى تحسين صورة العمل الأهلي لدى الجمهور والعاملين فيه ولو بنسبة قليلة، مما جعلنا نشعر بان نشاطاتنا كان لها اثراً ملحوظاً في رسم صورة مشرقة لمنظمات العمل الأهلي في نظر المجتمع، مما يجعلها عنصرا فاعلا في تحقيق التنمية المستدامة التي تصب في بوتقة تحقيق أهداف بناء الدولة المستقلة.

وأضافت: كان لفعاليات مشروع نزاهة الفضل في إضافة نقلة نوعية للعمل الأهلي من مربع الدفاع عن النفس إلى مربع المساءلة، وقد أشارت مديرة المشروع بان ذلك كان تجربة هامة مع المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية، من خلال حلقات المساءلة التي هدفت للوصول إلى رفع مستوى أداء هذه المؤسسات، وتحسين صورتها أمام الجمهور، وتمكينها من الكشف عن آليات ووسائل إدارة المال العام، بإبعاده القانوني والتنفيذي والقضائي، وتشجيعها على تقبل النقد والأخذ بالتوصيات التي تهم الصالح العام، وتسهم في بناء الثقة بين هذه القطاعات والمواطن وتمكينها من تحمل المسؤولية في اتخاذ القرارات الصائبة وتنفيذها.

أما بخصوص استمرارية التعاون مع العمل الأهلي، أشارت إلى أن أمان قد وضعت ذلك ضمن خططها المستقبلية وستبقى بجهد إدارتها وطاقم موظفيها بيت الخبرة الدائم في مكافحة الفساد ولجميع شرائح المجتمع ومؤسساته أفرادا وجماعات.

وفي هذا السياق، وضمن فعاليات نزاهة توصلنا مع العمل الأهلي إلى تشكيل جسم من منظمات العمل الأهلي ضم أكثر من مئة مؤسسة، وأطلقنا سويا حملة " منظمات أهلية ضد الفساد "، حيث تعهدنا جميعا بوضع مكافحة الفساد على أجندة نشاطاتنا ومشاريعنا، وأبدينا الاستعداد وللمشاركة في النشاطات التي تطرحها أمان أو يبادر بها هذا الجسم، من تدريب وجلسات استماع وحلقات نقاش، من اجل تعزيز مبادئ الشفافية ونظم المساءلة التي بدورها تقلص فرص الفساد وتؤدي بالعمل الدءوب إلى اجتثاثه.

وتختم جميلة عبد حديثها قائلة: أمان مؤسسة أهلية، وجزء من القطاع الأهلي، ورسالتنا لهذا القطاع نوجهها بالمشاركة معه، وتوصلنا بالتعاون مع هذه المؤسسات التي يتوجب عليها إعادة تقييم عملها بما يوصلها إلى النموذج القدوة وتطبيق مبادئ الحكم الصالح في إدارتها لتكون الأقدرعلى مساءلة القطاعات الأخرى.

خلال مؤتمر " آمان" لبحث الخطة الوطنية لمكافحة الفساد

د. فياض يتعهد بملاحقة الفاسدين ويؤكد دعم الحكومة لمكافحة الفساد

د. عشراوي : المجتمع المدني يتحمل مسؤولية كبرى في إعادة اللحمة الوطنية للشعب الفلسطيني

د. الشعيبي: لنستكمل الإجراءات والتشريعات الكفيلة بمكافحة الفساد في مؤسسات السلطة

د. الشرافي لا يمكن مواجهة التحديات دون خطة وطنية لمكافحة الفساد

تعهد رئيس الوزراء د. سلام فياض خلال مؤتمر نظمه ائتلاف أمان في رام الله وغزة لبحث الخطة الوطنية لمكافحة الفساد، بالعمل مع الأطراف الدولية لضمان استرجاع الأموال المتحوصلة عن طريق الفساد، وملاحقة الفاسدين، وتقديمهم للعدالة، كما تعهد بالاستمرار في تطوير التدابير الهادفة لتحقيق الشفافية المطلقة في إدارة المال العام، وإجراءات اعتماد الموازنة ونشر الإيرادات والنفقات بصورة دورية ومباشرة، بما يمكن الجمهور من الاطلاع عليها.

وأشار د.فياض إلى أن الرئيس محمود عباس اعلم البنك الدولي بموافقته على أن يقوم البنك بإيفاد خبراء للعمل على تنفيذ برامج محاربة الفساد.

كما أشاد بالجهد الذي يقوم به ائتلاف آمان، وخصوصا مؤتمر "آمان" السنوي، الذي كان شعاره "نحو مشروع خطة وطنية لمكافحة الفساد "، وأعلن دعمه ومساندته لأي جهد " يسعى إلى خلق ثقافة تؤسس لمجتمع خال من الفساد، يقوم على المساءلة والشفافية وتكافؤ الفرص، مجتمع ينهض من ركام الدمار والتدمير الإسرائيلي، ويسعى لنفض غبار الفوضى والفلتان واستعادة دور المؤسسة وترسيخ الحكم الصالح في ظل سيادة القانون" .

د. حنان عشراوي رئيس مجلس إدارة ائتلاف أمان قالت: أن ائتلاف أمان شكل نقلة نوعية لترسيخ العنوان الفلسطيني في الجامعة العربية لإنشاء مؤسسات مماثلة في الوطن العربي تعنى بمكافحة الفساد.

ورأت د.عشراوي أن المجتمع المدني يتحمل مسؤولية كبرى في إعادة اللحمة الوطنية للشعب الفلسطيني، خاصة بعد ما جرى في قطاع غزة، الذي اوجد نظاما امنيا في قطاع غزة، ونظاما اقتصاديا في الضفة الغربية.

ودعت د.عشراوي إلى البدء بنقاش وطني شامل للوصول إلى انتخابات عامة، تنقذ النظام والمجتمع وتقوي الإرادة الوطنية .

د.كمال الشرافي مستشار الرئيس لحقوق الإنسان والمجتمع المدني وعضو مجلس إدارة ائتلاف أمان، والذي تحدث من غزة، قال انه لا يمكن مواجهة التحديات التي يعيشها المجتمع الفلسطيني، دون خطة واضحة لمكافحة الفساد، ودون مشاركة رسمية وأهلية في إعداد وتنفيذ هذه الخطة.

وأوضح د.الشرافي أن الثقافة السائدة ترفض الرقابة، مبينا أن التحدي في كيفية تحويل المرفوض إلى مقبول في الثقافة الفلسطينية السائدة .

من جهته قدم المفوض العام لمكافحة الفساد د. عزمي الشعيبي شرحا عن الخطة الوطنية لمكافحة الفساد، مبينا أنها ليست أكثر من مسودة، داعيا كافة القطاعات للمساهمة في تطويرها.

وشدد د.الشعيبي على أهمية تعيين هيئة الكسب غير المشروع، مطالبا بضرورة استكمال الإجراءات والتشريعات الكفيلة بمكافحة الفساد في مؤسسات السلطة الوطنية.

أما النائب قيس عبد الكريم رئيس لجنة الشؤون الاجتماعية في المجلس التشريعي فقد لفت أن مكافحة الفساد كانت على الدوام شعارا براقا يراد منه كسب ود الناخبين وإحراج الخصوم أكثر منه ممارسة حقه وانجازا حقيقيا على الأرض.

وكان قيس عبد الكريم الذي تحدث باسم القوى الوطنية والأحزاب والكتل البرلمانية، وأعلن باسمه عن تأييد الخطة، إلا انه قال انه لا يستطيع الإعلان باسم تلك الأحزاب والكتل عن الالتزام بخطة مكافحة الفساد.

فيما قال ممثل مؤسسة كونراد توماس بيير نغر أن الخطة الثانية المطلوب تنفيذها، هي تشجيع المؤسسات الأهلية للعمل ضد الفساد، داعيا في الوقت ذاته إلى البحث عن أساليب تمكن المجتمع الفلسطيني من الاعتماد الاقتصادي على نفسه والخروج من دائرة الاعتماد على المساعدات الخارجية، كما لا بد للمؤسسات الأهلية أن تعرف كيف تحاسب نفسها أيضا.

ممثل هولندا لدى السلطة الوطنية فران ميكين، قال إن تطبيق معايير اتفاقية مكافحة الفساد في الأراضي الفلسطينية عملية ليست سهلة، وهي بحاجة للكثير من العمل، وصولا إلى ثقة العامة وتوفير أجواء ذاتية لمواجهة الفساد.

بدوره قال الممثل الخاص لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الأراضي الفلسطينية يانس تبيوتك إن الفساد مظهرعالمي، وان الفساد لا يدمر المجتمع ماليا فقط، بل يدمر قواعد وثقة العامة بالمجتمع ويدمر الشعور بالأمن.

وخلال المؤتمر دارت نقاشات بين المشاركين في رام الله وغزة، فيما تلا طلال عوكل التوصيات التي خرج بها المشاركون في المؤتمر من غزة، مركزا على أهمية التكامل ما بين السلطة والقطاع الخاص، والتوازن في مجال الإنفاق، وربط خطة مكافحة الفساد بخطة شاملة للإصلاح، وإعطاء الأولوية لإصلاح النظام السياسي، وقف الفساد ضمن مفهوم إنهاء حالة التقويض الذاتي، تشكيل لجنة من الأحزاب السياسية تختص بمكافحة الفساد، وصياغة ميثاق شرف ما بين هذه الأحزاب، واعتماد مدونة سلوك تحدد معايير العمل الأهلي، وتشخيص حالة الفساد التي يعاني منها الإعلام المحلي .

ومع اختتام أعمال المؤتمر، قامت هيئة المحكمين التي تشكلت بالتعاون بين "آمان" والعمل الأهلي من شخصيات مهنية وأكاديمية بتكريم الفائزين بجوائز النزاهة للعام2007 في القطاع الخاص والمجالس والهيئات المحلية والإعلام، حيث فاز البنك الإسلامي العربي، شركة القدس للمستحضرات الطبية، الشركة العربية للفنادق المساهمة العامة المحدودة، شركة المجموعة الأهلية للتامين، وشركة التامين الوطنية المساهمة العامة المحدودة بشهادات تقديرية، في فاز الصحفي حسام عز الدين بجائزة الإعلام، أما صالح "محمد أمين" دار صالح من بلدية كفل حارس، والمهندس محمد رشيد يوسف سلامة من بلدية قراوة بني حسان فقد فازا بجائزة الهيئات المحلية.

كما منحت "الشهادة التجريبية للحكم الصالح" لثلاثة من منظمات العمل الأهلي التي تطوعت لخوض التجربة، وهي مركز مساواة، مركز المعمار الشعبي(رواق)، والملتقى الفكري العربي. والتي تعد من ابرز انجازات مشروع نزاهة حيث أنها وضعت المعايير والآليات الأساسية لمنح هذه الشهادة مستقبلياً للمؤسسة القدوة.

" أمان " ينهي التدريب الثالث للمؤسسات الأهلية حول الحكم الصالح في العمل الأهلي الفلسطيني

في إطار برنامج التدريب الثالث حول الحكم الصالح في المؤسسات الأهلية نظم ائتلاف "آمان" ضمن فعاليات مشروع نزاهة، دورة تدريبية بمشاركة 60 مؤسسة أهلية مشاركة في حملة منظمات أهلية ضد الفساد من محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث اشتمل التدريب الذي تم تنفيذه بإشراف مع مركز التعليم المستمر التابع لجامعة بير زيت، على 5 دورات بواقع 12 ساعة تدريبية لكل دورة، واشرف عليه كل من شوكت صرصور من مركز التعليم المستمر وأمجد أبو شملة من وزارة الداخلية في الضفة الغربية، وعبد الرحمن العسولي في قطاع غزة، على مواضيع هامة تمثلت في التعريف بالمفهوم والإطار العام لنظام النزاهة الوطني ، مفهوم الحكم الرشيد، إطار آخر للحكم الرشيد للمنظمات الأهلية(أفكار وممارسات)، مفهوم البناء التنظيمي، الحكم الصالح من وجه نظر رسمية، و شهادة الحكم الصالح في العمل الأهلي الفلسطيني.

ومن خلال الورقة الأولى، التي كانت بعنوان المفهوم والإطار العام لنظام النزاهة الوطني ، تم تعريف المشاركين بالخلفية التاريخية لظاهرة الفساد، وأسبابه، وأشكاله، ونتائجه والآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية المترتبة عليه، وسبل مكافحته، وكيفية بلورة رأي عام مضاد له، وبناء إرادة سياسية لمواجهته، وتبني استراتيجيات لذلك، تتناسب وطبيعة كل مجتمع وما يقتضي من خلق بيئة للنزاهة تعزز الشفافية والمساءلة.

أما فيما يتعلق بمفهوم الحكم الصالح والذي كان عنوانا للورقة الثانية، فقد تم من خلالها التعريف بأبعاده في سيادة القانون والشفافية والاستجابة والمشاركة والإنصاف والفعالية والكفاءة والمساءلة والرؤية الإستراتيجية، والمعايير والشروط الواجب توفرها للوصول إلى الحكم الصالح كأن تعمل المؤسسات بجميع وظائفها على الاستجابة لأولويات الفئات التي تستهدفها، والمشاركة، وسيادة القانون، والشفافية والمساءلة، و تحقيق الكفاءة والفاعلية في العمل.

فيما طرح ممثل وزارة الداخلية وجهة نظر رسمية لقياس مدى ديمقراطية المؤسسة وإدارتها الرشيدة على أساس مدى النمو في العضوية الفاعلة والنشطة، ومستوى المشاركة في حضور الجمعية العمومية، ومعدلات التغيير في عضوية مجالس الإدارة، وآلية إصدار القرارات، وحجم العمل التطوعي في نشاط وإدارة المؤسسة.

وفيما يتعلق بشهادة الحكم الصالح في العمل الأهلي الفلسطيني، فقد تم نقاش أدوات القياس المتبعة لتحديد أهلية المؤسسة للحصول على الشهادة

وكان د.عزمي الشعيبي المفوض العام لمكافحة الفساد في ائتلاف أمان خلال افتتاحه للبرنامج التدريبي قد دعا إلى ضرورة ترتيب وتحصين البيت الداخلي للمؤسسات الأهلية لتكون النموذج القدوة وذلك من أجل حماية دورها في عملية

التنمية المستدامة، كما نوه إلى أن ائتلاف أمان أعد تقارير هامة ودراسات حول تزويد الجمهور بالمعلومات التي تتعلق بالعمل العام ، بالإضافة إلى استطلاعات الرأي العام التي أشارت إلى وجود فساد في منظمات العمل الأهلي، وأوضح د.الشعيبي قائلا " أن علينا كمنظمات أهلية أن نبدد أي انطباعات سلبية لدى الجمهور عن مؤسساتنا، بترتيب أوضاعنا، وتبني سياسات واضحة، حيث أن النموذج القدوة عنصر مهم جدا، وحتى نكون نموذجا لا بد من مواصفات ومعايير واضحة، ويجب أن نعرف ماذا يفكر الآخرون تجاه المؤسسة، وعليه فان علينا أن نكون جزءا هاما من منظومة النزاهة الوطنية " .

وخلال التدريب ناقش المشاركون من خلال عمل المجموعات التدريبية معايير شهادة الحكم الصالح في المؤسسات الأهلية التي طرحها مشروع نزاهة من خلال البرنامج التجريبي، حيث أبدوا اهتماما واضحا حول فكرة مؤسسات القدوة.

كما أوصى المشاركون بمراجعة الاستبيان كي يستند إلى دراسة، وإعادة النظر بالعلامات المخصصة للبنود المقترحة فيه، بالإضافة إلى وجوب توفير تفسيرات مهنية لكل بند من بنوده، وأن عملية منح الشهادة بحاجة إلى فكر نظري لم يأخذ حقه كما هو مطروح، كما أن هناك نقاط يجب أن تكون من المسلمات وحجر أساس، كوجود شهادة تسجيل مثلا، وكذلك اخذ مبادئ الديمقراطية والمشاركة كمؤشرات أساسية للحكم الصالح . كما أوصى المشاركون بضرورة وضوح الرؤية المستقبلية للمؤسسة لدى القائمين عليها، وإمكانية تحقيق هذه الرؤيا وفق جدول زمني واضح، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى يجب أن تكون الهيئات العامة محور أساس في عملية بناء المؤسسة ، والتقييم فيها ممأسسا .

كما اتفق المشاركون على أهمية الاحتكام للقانون، والابتعاد عن شخصنة تنفيذ الإجراء، وتفسير القانون .

من جهتها جميلة عبد، مديرة مشروع نزاهة، وفي مداخلة لها خلال البرنامج التدريبي شددت ان المنظمات الأهلية والحكومة ليست في موضع تبادل الاتهام، بل التعاون في تشخيص المعوقات والعمل لتذليلها، سيما أن الحكومة والمنظمات الأهلية في حاجة ماسة للتكامل في العمل الذي يؤدي لتقديم خدمة أفضل للجمهور .

فيما أوضحت منسقة مشروع نزاهة في غزة منى جبر الخطوات التي اتبعها مشروع نزاهة لتفعيل شهادة الحكم الصالح في العمل الأهلي والتي تم منحها لثلاث مؤسسات أهلية ضمن البرنامج التجريبي، وهدف ائتلاف أمان بأن تكون الشهادة معيار لقياس مدى تطبيق مبادئ ومعايير الحكم الصالح في المؤسسات الأهلية.

المشاركون بدورهم طالبوا باستمرار ذلك النوع من التدريب، وتعميمه على باقي المؤسسات لما له من أهمية كبرى في بناء المجتمع السليم الذي يخلو من الفساد، ولما له من أهمية في رفع مستوى المشاركين، وتطوير الأداء الفردي والجماعي، على مستوى الأعضاء ومجالس الإدارة، وأصحاب القرار في المؤسسات الأهلية .

كما أكدوا على ضرورة العمل مع المجتمع، وإشراكه في تعزيز مبادئ الحكم الصالح ليس في العمل الأهلي فحسب، وإنما ليشمل كافة قطاعات المجتمع، كما أشاروا إلى ضرورة الاستمرار في مثل هذه النشاطات، وإشراك أصحاب القرار فيها، وضرورة التشبيك بين المؤسسات للاطلاع على تجاربها وخبراتها في مثل هذه المواضيع.

وتجدر الإشارة أن هذا التدريب يأتي كمرحلة ثالثة من تدريبات مشروع نزاهة لرفع كفاءة المؤسسات الأهلية اتجاه آليات مكافحة الفساد من خلال نشر قيم النزاهة ونظم المراقبة والمساءلة بحيث تكون قادرة على القيام بأدوار رقابية فاعلة داخل القطاعات المختلفة للمجتمع الفلسطيني.

مراقبة استخدام المال العام مسؤولية جماعية

خلال ورشة عمل نظمها "أمان" حول استخدام الجوال، وكوبونات " البنزين" وبدل مهمات السفر لكبار الموظفين

إجماع على أهمية تقييم الأنظمة المعمول بها وتفعيل الدور الرقابي لضبط الإنفاق الحكومي المتصاعد لهذه الامتيازات

اجمع نواب وممثلي مؤسسات رسمية وأهلية، على أهمية إعادة تقييم الأنظمة المخصصة لاستخدام الأموال والممتلكات العامة ، وتحديدا ما يتعلق بتخصيص واستخدام السيارات الحكومية ، والامتياز الخاص باستخدام "الجوال" ، وتزويد كبار الموظفين بكوبونات للتزود بالوقود " البنزين " وبدل مهمات السفر التي تمنحها المؤسسة للموظفين عن أدائهم لمهمات خارجية، مشددين على أهمية وضع ضوابط صارمة على هذه الاستخدامات بما يساهم في خفض قيمة الأموال المخصصة لتغطية تلك الجوانب من الموازنة العامة للسلطة الوطنية.

كما شددوا على أهمية ربط منح الامتيازات في المجالات المذكورة مع طبيعة العمل وتسهيله وليس مع المكانة أو الرتبة التي يحتلها الموظف أو المسؤول.

وفي إطار ورشة العمل التي نظمها ائتلاف " أمان" ، لعرض ملخص تقرير أعده فريق من الباحثين بإشراف مفوض ائتلاف أمان لمكافحة الفساد د.عزمي الشعيبي وبمشاركة شبكة برلمانيين ضد الفساد ، خالدة جرار، ود.سحر القواسمي، وقيس عبد الكريم أبو ليلى، ود.أيمن ضراغمه، إضافة إلى ممثلين عن وزارة المالية، والمواصلات، وديوان الرقابة المالية والإدارية، ومجلس الوزراء، وممثلين عن شبكة إعلاميين ضد الفساد، ومنظمات أهلية ضد الفساد، شدد مفوض ائتلاف أمان د.عزمي الشعيبي على أن مكافحة الفساد هي مسؤولية جماعية يجب أن تشارك فيها كافة المؤسسات الرسمية والأهلية، بما يساهم في الحفاظ على المال العام، مؤكدا أهمية تعزيز الثقافة المجتمعية الرافضة للفساد، والتأكيد على العلاقة العضوية بين المواطن باعتباره دافعا للضرائب، وبين الإنفاق العام للسلطة الوطنية، مشيرا إلى وجود ثقافة تساهل مع سوء استخدام المال العام، والذي ينعكس سلبا على مختلف المستويات في المجتمع.

وقال د.الشعيبي" أن هناك أهمية بالغة للعمل على توعية المواطنين بمسؤولياتهم إزاء المال العام خاصة أن هذا الوعي غير متعمق وغير منغرس في سلوك المواطن، وان الكثيرين يتعاملون مع المال العام وكأنه ملك للحكومة وليس على أساس أنهم شركاء فيه " .

وتابع " نحن بحاجة لثقافة مضادة لهذه الممارسات بمشاركة مختلف المؤسسات وفئات المجتمع" ، موضحا أن مؤشرات التقرير تؤكد أن الموظفين لا يستخدمون تلك الامتيازات

بشكل فعال في خدمة الجمهور، وأداء العمل، الأمر الذي يرهق الموازنة، ويزيد من حجم الإنفاق غير المبرر.

من جهتها أكدت منى المصري مدير عام الرقابة في وزارة المالية، على أهمية التدقيق في العديد من القضايا التي أوردها التقرير، مؤكدة في الوقت ذاته على أهمية إيجاد إطار قانوني محكم للتعامل مع هذه الجوانب التي عالجها التقرير.

كما شددت على أهمية تفعيل الرقابة اليومية على العمل مع تأكيدها على أهمية الدور الذي يلعبه المسؤولون الكبار في الوزارات والمؤسسات في ضبط الاستخدام للمال العام في القضايا التي عالجها التقرير، وقالت " أن وزارة المالية حددت سقوف للإنفاق سواء في مجال مهمات السفر أو صرف كوبونات البنزين، أو استخدام السيارات الحكومية، أو الجوال، وإن هذه السقوف هي الحد الأعلى الذي حددته، ولم تكن جزأً من مكونات الرواتب " .

ورأى كمال غنام ممثل وزارة المواصلات أهمية وضع ضوابط في موضوع استخدامات السيارات الحكومية وكوبونات البنزين، مؤكدا أهمية دور مراقب السير في هذا الجانب، إضافة إلى أهمية ربط هذه الاستخدامات بالمسافة وعدادات المركبات وضرورة تفعيل الدور الرقابي في هذا المجال.

واعتبر شحادة علاونة من ديوان الرقابة المالية والإدارية، أن الإشكالية الرئيسة تتمثل في غياب نظام متكامل لضبط هذه الاستخدامات، وتوفير متطلبات تطبيق هذا النظام ، مشيرا إلى عدم وجود أرقام دقيقة في نظام النقل الحكومي.

وأكد على أهمية إشراك مختلف فئات الموظفين في إقرار وصياغة الأنظمة تجنبا للوقوع في إشكاليات، مبينا أن الذين يضعون الأنظمة يراعون مصالحهم الشخصية، كما أشار إلى عدم وجود قيود على استخدامات الهواتف النقالة، أو حدود فاصلة بين الاستخدام الشخصي ومتطلبات حاجة العمل، ورأى أن ضبط الإنفاق في هذه المجالات يتطلب وضع نظام مدروس يحدد طبيعة الاستخدام.

وأكد النائب قيس عبد الكريم أهمية وضع آليات واضحة للرقابة على هذا الإنفاق في المجالات الواردة في التقرير مع تأكيده على أهمية منح مثل هذه الامتيازات للمسؤولين وفق الحاجة للعمل، وليس بناء على الرتبة أو المنصب، واتفقت معه النائب خالدة جرار في ذلك.

من جانبها أوضحت مديرة المشروع، جميلة عبد، أن هذه الورشة جاءت ضمن نشاط ائتلاف آمان وتهدف إلى فتح النقاش حول جملة من القضايا المتعلقة باستخدام المال العام وترسيخ مفاهيم المساءلة والشفافية وتوضيح مسؤولية كل جهة في هذا الإطار، موضحة أهمية الحاجة لإعادة تقييم النظام المعمول به والبحث عن خيارات أخرى لتقليص الإنفاق بما لا يلحق ضررا بنوعية وجودة الأداء والعمل في الوظيفة العمومية.

وحسب التقرير الذي عرضه د.احمد أبو ديه، فان التعامل مع الأموال والممتلكات العامة يعتبر من القضايا الأساسية التي تبرز في إطار قضايا الإدارة العامة لمؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، وتتعدد أنواع هذه الممتلكات بين المعدات والتجهيزات والمباني والسيارات وأجهزة الاتصال والأراضي، مؤكدا انه بالرغم من أن استخدام هذه الأموال والممتلكات يأتي في إطار تسهيل عمل الموظفين العموميين أثناء أدائهم لمهامهم الوظيفية، إلا أن البعض الأخر يأتي في إطار الامتيازات التي تمنح لكبار الموظفين خاصة الفئة العليا وتشمل هذه الامتيازات تخصيص واستخدام السيارات الحكومية، الامتياز الخاص باستخدام الجوال، تزويد كبار الموظفين بكوبونات للتزود بالوقود (البنزين) الخاص بسياراتهم.، بدل مهمات السفر التي تمنحها المؤسسة للموظفين عن أدائهم مهمات خارجية.

استخدام المركبات الحكومية

وأكد أبو ديه أن مؤسسات السلطة الفلسطينية تتحمل أعباء مالية كبيرة من موازنتها لتغطية نفقات متعددة، يشكل بعضها امتيازات لصالح فئات وظيفية عليا، ومن قبيل ذلك تخصيص مركبات حكومية لموظفين عموميين، إضافة إلى ما يتبع هذا التخصيص من إعفاء المركبات من الجمارك ورسوم الترخيص والتأمين، ومصاريف الصيانة والوقود التي تتحملها الخزينة العامة.

ويوصي التقرير بأهمية إنهاء حالة التضارب المتعلقة بالقرارات الصادرة بخصوص تخصيص المركبات الحكومية والعمل على إصدار نظام موحد يتضمن كافة التفاصيل المتعلقة بهذا الموضوع من تخصيص واستخدام للمركبات الحكومية سواء للمؤسسات الرسمية المدنية أو العسكرية.

استخدام الهواتف النقالة في مؤسسات السلطة الوطنية

وخلال الورشة تم استعراض استخدام الهواتف النقالة في الوزارات والمؤسسات العامة والأجهزة الأمنية والمجلس التشريعي، حيث تم التركيز على إعطاء صورة دقيقة عن حجم الإنفاق على امتياز استخدام الهواتف النقالة من الموازنة العامة، بالإضافة إلى بعض الاستنتاجات مقرونة بمجموعة من التوصيات الهادفة إلى ضبط استخدام الهواتف النقالة في السلطة الوطنية واقتصاره على القيام بالمهام الوظيفية فقط.

وفي هذا المجال يوصي التقرير بالتعامل مع صرف الهواتف النقالة في مؤسسات وأجهزة السلطة الوطنية، كإحدى الوسائل الميسرة للعمل، وان حجم الإنفاق على هذا البند في تصاعد مستمر، واقتصار عمليات التدقيق على السقوف المحددة لاستخدام الهواتف النقالة هي آلية قاصرة، ما لم تشمل تحديد طبيعة الاستخدام، إن كان استخداماً شخصياً أو استخداماً لمصلحة العمل.

وأوصى التقرير بضرورة الالتزام بالقانون، وما نص عليه النظام المالي الفلسطيني سواء فيما يتعلق بالسقوف المسموح بها للصرف، أو أحقية الاستخدام مقروناً بمهام العمل، وضرورة توفر آليات رقابة أكثر فاعلية على هذا الاستخدام، ووضع آليات فاعلة تمكن المدققين من فرز تلك المكالمات الخاصة، وتلك التي استخدمت لأغراض العمل، وتعيين مدققين ماليين في وزارة المالية لاستكمال النقص العددي الذي يؤثر على كفاءة الأداء الرقابي في السلطة الوطنية.

سوء استخدام كوبونات البنزين

وفيما يتعلق بامتياز استخدام المحروقات في السلطة الوطنية الفلسطينية، فقد أوصى التقرير بضرورة العمل على إصدار نظام مالي موحد يحدد آلية استخدام الوقود في الوزارات والمؤسسات العامة.

كما دعا التقرير إلى التوقف عن الاستمرار في صرف بدل مواصلات للموظفين الذين يستخدمون السيارات الحكومية التي تتمتع باستخدام الوقود كاستخدام شخصي، وأهمية الإسراع في استكمال تعيين مراقبين ماليين في الوزارات والمؤسسات العامة تابعين لوزارة المالية، وتعيين مراقبين ماليين في الأجهزة الأمنية ، وتعيين مدققين ماليين في دائرة الرقابة المالية العسكرية، وذلك بهدف تمكين الوزارة من القيام بمهامها الرقابية والتدقيق على عمليات الإنفاق، بما في ذلك الإنفاق على الوقود.

بدلات السفر ومهمات العمل الرسمية

أما فيما يتلق ببدلات المهمات الرسمية في مؤسسات السلطة الوطنية، فقد أوصى التقرير بضرورة العمل على ترشيد الصرف على بدلات السفر والأخذ بعين الاعتبار الخصوصية الفلسطينية من حيث الموارد المالية المتوفرة، وبالنسبة للمهمات الرسمية داخل الدولة يجب العمل على وضع ضوابط تنظم هذه المهمات والتي تنص على أن يصرف للموظف الذي يكلف بمهمة رسمية خارج أرض الوطن إحدى أو جميع البدلات التالية (بدل تكلفة المعيشة، بدل تكلفة المبيت في الفندق، بدل المواصلات، بدل التوقف القصير/الوسيطة، بدل المهمة الرسمية المستضافة)، الا أن هناك مجموعة من الإشكاليات، يتعلق جزء منها بالجانب القانوني، والجزء الأخر بالتطبيق.

وختم المشاركون بتقديم عدد من التوصيات إضافة للتوصيات التي خرج بها الباحث في تقريره، بان يتم مراجعة وتطوير وتفعيل المرجعيات القانونية،تطوير وتفعيل آليات الرقابة، والمساءلة، تفعيل هيئة رقابة دائمة على عمل الوزارات، رفع مستوى الوعي حول أسباب الفساد وسبل مكافحته .

تحت المجهر:

خلال ورشة عمل نظمها " ائتلاف آمان " في رام الله وغزة حول سلطة المياه

11% من المواطنين في محافظات الضفة الغربية لا تتوفر لديهم مصادر مياه آمنه ودائمة

المطالبة بإقرار نظام التعرفة المائية الموحد لإنهاء التباين في أسعار المياه بين المناطق المختلفة في الأراضي الفلسطينية

عبر نواب وخبراء ومسئولون رسميون في سلطة المياه وأعضاء في مجلس المياه الوطني، عن دعمهم للتوصيات التي تضمنها تقرير خاص أعده فريق من الباحثين ضم كل من الباحث زكريا سرهد، د. احمد أبو دية، ، علاء لحلوح، محمود جرابعة، وبإشراف د. عزمي الشعيبي مفوض ائتلاف أمان لمكافحة الفساد ، حول سلطة المياه، والتي تطالب بأهمية الإسراع في إقرار نظام التعرفة المائية الموحد لإنهاء التباين في أسعار المياه بين المناطق المختلفة في الأراضي الفلسطينية، ومطالبة سلطة المياه بالقيام بمسؤولياتها في وقف الاعتداءات على شبكات تمديد المياه والتجاوزات والمخالفات المتعلقة بحفر الآبار العشوائية بكافة السبل والإمكانيات المتاحة لها، وأهمية العمل على إنهاء حالة التباين الكبير في كميات المياه المخصصة للفرد الواحد في التجمعات السكانية المختلفة.

جاء ذلك خلال ورشتي عمل نظمها ائتلاف "أمان" في كل من رام الله وغزة ، بمشاركة مؤسسات أهلية ضد الفساد وخبراء ومسؤولين في هذه المجال، لمناقشة تقرير حول سلطة المياه الفلسطينية، والاستماع إلى ردود الجهات المختصة وملاحظات المشاركين، حيث كشف اللقاء جملة من الإشكاليات المتعلقة بمهام وصلاحيات سلطة المياه والبناء المؤسساتي وإشكاليات في تطبيق القانون الساري المفعول بهذا الخصوص خاصة فيما يتعلق بالعلاقة التنظيمية والتبعية القانونية لمجلس المياه الوطني وانتقاله من مسؤولية رئاسة السلطة إلى مجلس الوزراء وعودته لمجلس الوزراء في وقت تعطلت اجتماعاته إلى حد انه عقد اجتماع واحد منذ تأسيسه، الأمر الذي ساهم في عرقلة قدرة سلطة المياه على أداء مهامها وإعاقة مساعيها الرامية إلى إصدار اللوائح والأنظمة الداخلية وإقرار سياسة التعرفة.

كما كشف المشاركون عن وجود تجاوزات إدارية من قبل العديد من البلديات التي تقوم بجمع أموال من المواطنين لقاء حصولهم على خدمات المياه والصرف الصحي وتحويلها إلى ديون على السلطة الوطنية الأمر الذي يلحق ضررا بالغا بالخزينة العامة، ويجبر السلطة على تغطية العجز الحاصل للجهات الإسرائيلية، كما أكد المشاركون على أهمية وقف الازدواجية في ممارسة الأداء الإشرافي والتنظيمي لقطاع المياه من جانب والتنفيذي عبر تنفيذ مشاريع المياه والصرف الصحي من جانب أخر من قبل سلطة المياه الأمر الذي يتعارض مع مهامها الأساسية كجهة إشرافية تنظيمية لهذا القطاع.

وأشار د.عزمي الشعيبي خلال افتتاح اللقاء إلى عدم وجود تقاليد المساءلة والمحاسبة لمثل هذه المؤسسات التي تقدم خدمات أساسية للجمهور، مؤكدا أهمية تعزيز نشر ثقافة ضخ المعلومات للمواطنين وقال " بدون ذلك لن يكون هناك ضمانات لتحقيق المساءلة والمحاسبة.

وتابع " من المهم العمل من اجل وضع أسس وتقاليد عمل لبناء مؤسسات قائمة على الشفافية وقابلة للمساءلة " موضحا إن ما جاء في التقرير الذي يصنف ضمن التقارير التطبيقية تهدف إلى مساعدة متخذي القرار للاسترشاد به في وضع السياسات والبرامج الرامية إلى تعزيز الإصلاح والشفافية والنزاهة .

واستعرض الباحث زكريا سرهد أهم ما تضمنه ملخص التقرير الذي تناول البحث في الإطار القانوني ومهام وصلاحيات سلطة المياه وهيكلية السلطة ودوائرها وعلاقة سلطة المياه مع مؤسسات السلطة الوطنية وقدم مجموعة من التوصيات الرامية إلى تعزيز وتطوير عمل وأداء سلطة المياه على مختلف المستويات وتفعيل عمل مجلس المياه الوطني .

وحسب ما أورده التقرير فانه مازال 11% من المواطنين في محافظات الضفة الغربية لا تتوفر لديهم مصادر مياه آمنه ودائمة، ولا توجد شبكات توزيع للمياه في 160 تجمعا سكانيا ، موضحا إن توفير ذلك يتطلب مبلغ 280 مليون دولار لإنشاء شبكات المياه لهذه التجمعات مع مرفقاتها من خزانات وغيرها.

ورغم اتفاق ممثلي سلطة المياه مع جزء كبير مما تضمنه التقرير، إلا أنهما أكدا الحاجة لإعادة تقييم بعض القضايا الجوهرية التي وردت في التقرير والحاجة لعقد سلسلة من اللقاءات لاستعراض آليات عمل السلطة وتقييم الأداء والبناء المؤسساتي فيها ، مع تأكيدهما على أهمية تفعيل عمل مجلس المياه الوطني وأهمية تعديل القانون بصورة تتوافق مع التعديلات التي أدخلت على القانون الأساسي حينما جرى استحداث منصب رئيس الوزراء.

وقال إيهاب البرغوثي من سلطة المياه " الموضوع ليس سهلا وبحاجة لجملة لقاءات لتوضيح طبيعة عمل سلطة المياه " مؤكدا أن الفلسفة الرئيسة التي يقوم عليها عمل سلطة المياه تتمثل في إيصال المياه بشكل آمن للمواطن وبأسعار معقولة.

وأضاف " رغم اعتقاد البعض أن هذه الفلسفة سهلة التطبيق إلا أن تنفيذها على ارض الواقع صعب لان السلطة الوطنية تسلمت مسؤولياتها عن هذا القطاع بعد أن كان مدمرا، وأشار إلى أن إسرائيل تسيطر على قرابة 80% من مصادرنا المائية.

إما بخصوص المشكلات المتعلقة بشبكات المياه، المتمثلة بالحاجة للإصلاح والترميم ووقف هدر المياه، أوضح أن نسبة الفاقد من المياه بسبب تلف الشبكات تصل إلى قرابة 55% .

كما أكد على أهمية الحاجة لإعادة هيكلة قطاع المياه ووضع إجراءات وسياسات جديدة ملزمة للعديد من البلديات التي تجبي أموالا من المواطنين جراء حصولهم على خدمات المياه وتستخدمها البلدية لأغراض أخرى"، واتفق احمد الهندي من سلطة المياه مع البرغوثي وأضاف " هناك حاجة لتعديل القوانين والأنظمة المتعلقة بعمل سلطة المياه وتحديد المرجعية وتحديث الصلاحيات الخاصة بها .

ومن جانبه اقترح نصر أبو حلاوة ممثل مصلحة المياه وعضو مجلس المياه الوطني تكليف شخصيات وخبراء مختصون من قبل المؤسسات التي تشكل مجلس المياه الوطني، بإعداد الدراسات والأبحاث والتقارير وتقديمها لصناع القرار في المجلس معتبرا هذا المقترح مساهما في تفعيل عمل المجلس خاصة في ظل الإشكالية التي يعاني منها، بسبب انشغال الأعضاء وعدم قدرتهم على عقد اجتماع.

ورأى عضو مجلس المياه الوطني، د.عبد الرحمن التميمي ، أن التقرير لم يلامس العديد من القضايا المفصلية المتعلقة بتطوير واقع قطاع المياه واعتبره بأنه عكس إلى حد كبير ما تراه سلطة المياه دون الأخذ بما يجري تطبيقه على ارض الواقع.

وشدد النائب قيس عبد الكريم "أبو ليلى" على أهمية وضع أساس ومعيار لتحديد سعر واحد في فلسطين بما لا يلحق ضررا بمصالح المواطنين وأهمية تحديد جهة واحدة مسؤولة عن مراقبة عمل البلديات فيما يخص جباية الأموال من المواطنين نظير حصولهم على خدمة المياه ، إضافة إلى تفعيل عمل مجلس المياه الوطني.

وأثيرت خلال اللقاء مجموعة من القضايا التي لها علاقة بإخضاع موضوع قطاع المياه للنقاش المجتمعي بمشاركة مختلف المؤسسات ذات العلاقة، لتطويره ووضع الضوابط الكفيلة بتحسين نوعية وجودة الخدمات وضبط التجاوزات والخروقات، والالتزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها.

شفافية ...

خلال حلقتي نقاش نظمتها أمان في الضفة الغربية وغزة

المطالبة برقابة فاعلة على العطاءات الحكومية

أشار السيد جفال خليل جفال من ديوان الرقابة إلى مشاركة الديوان بفاعلية في لجنة العطاءات، ويلتزم بحضور اجتماعاتها، وقريبا سيصدر تقريرا خاصا بالعطاءات بهدف بناء وتطوير المؤسسة الفلسطينية.

كان ذلك خلال حلقتي نقاش نظمها ائتلاف أمان ضمن فعاليات مشروع نزاهة في كل من رام الله وغزة حول العطاءات الحكومية في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، بحضور ممثلين عن القطاع الخاص والمنظمات الأهلية وبرلمانيين ضد الفساد وإعلاميين ضد الفساد، وذلك ضمن سلسلة تقارير أعدها ائتلاف أمان حول استخدام المال العام في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية.

وقد افتتحت اللقاء غادة الزغير المديرة التنفيذية في أمان مرحبة بالحضور، وأشارت الى أن أمان تعمل على سلسلة تقارير لمراجعة الإطار القانوني الناظم لمؤسسات القطاع العام،من ضمنها تقرير العطاءات الحكومية، الذي هو بصدد النقاش في هذا اللقاء، ولا بد لنا من الإجابة على تساؤلات هامة مثل: من يضع المواصفات؟ وهل المواصفات موجودة في فلسطين؟وهل هناك تمييز في تسديد المبالغ المستحقة؟ وهل نحتاج إلى إطار قانوني موحد؟ وهل لجان المشتريات قانونية؟

وقد استعرض د.عزمي الشعيبي، المفوض العام لمكافحة الفساد في ائتلاف أمان، أهم المشكلات التي تواجه موضوع العطاءات والتجاوزات التي تتم في التعامل معها، كما أشار إلى وجود نقص في البعد القانوني المتعلق بالعطاءات، بالإضافة إلى ضرورة تأهيل اللجان المختصة بالموضوع ذاته، والخروقات التي تحصل نتيجة عدم وجود كادر مؤهل لاستلام العطاءات، كما أشار إلى ضرورة تفعيل الرقابة على عملية تنفيذ العطاءات والاستماع لشكاوى الموردين والمستفيدين منها.

السيد ناصر الخطيب سكرتير لجنة العطاءات المركزية أشار إلى وجود ثلاثة قوانين خاصة بالعطاءات، وأوضح عدم وجود مواصفات لدى دائرة المواصفات والمقاييس، وأنه يتم وضع المواصفات بالمقارنة مع السوق المحلي، ويتم التركيز أيضا على المنتج الفلسطيني المطابق للمواصفات المطلوبة، وأوضح أنه لا يوجد تمييز في تسديد المبالغ المستحقة، ويجب أن ترتبط العطاءات مع الموازنة، وقد بدأنا بإصدار لوائح لتنظيم العطاءات ونفذنا ورشات عمل شارك فيها القطاع الخاص، كما أشار أن لدى اللجنة لجنة خاصة لدراسات الاعتراضات.

كما أفاد جفال من ديوان الرقابة أن هناك للأسف نقص في عدد المتقدمين للعطاءات، وعدم انتظام في حضور الاجتماعات

من قبل بعض أعضاء اللجنة، ،كما نوه بأن الديوان لا يشجع دمج قوانين العطاءات، وانه يجب إحالة استلام المشاريع المنجزة إلى وزارة الاختصاص.

أما فخري الصفدي من وزارة التربية والتعليم فقد أكد التزام الوزارة بكافة اللوائح والقوانين التي وضعتها لجنة العطاءات ولكونهم عضو رئيس في اللجنة المذكورة فان لديهم نظام رقابة داخلي، وقد أشاد بالجهود التي تبذل لعقد مثل هذه اللقاءات.

وقد أوصى المشاركون في كل من رام الله وغزة بأن تكون هناك رقابة فاعلة على العطاءات الحكومية والإجراءات المتبعة، ومراعاة التطور في عملية إعداد العطاءات، ووضع لوائح تنظيمية وتكميلية وتفسيرية للقوانين، وتحديد صلاحيات ومهمات لجنة العطاءات واللجان المنبثقة عنها في الوزارات المختلفة والمحافظات. وطالب الحضور بضرورة وجود قاعدة بيانات لدى لجنة المشتريات بحيث تحدد المقاولين، والسيرة الذاتية للشركات والموردين، المواصفات المطلوب توافرها، ونادوا بضرورة أن يكون هناك تغيير في موظفي لجنة المشتريات حتى يتم تلاشي تضارب المصالح، أو لتحقيق المنفعة الخاصة، ورفع مستوى العاملين بلجنة المشتريات حول الآليات والإجراءات الواجب إتباعها، كما اقترح المشاركون دراسة إمكانية تحديد لجنة عطاءات واحدة تتبع لها جميع الوزارات والمشاريع الممولة من ممول خارجي حتى تنطبق كافة الإجراءات على كافة العطاءات التابعة للسلطة الفلسطينية، كما طالبوا بضرورة أن يكون هناك عملية تأهيل للموردين، وتدريب يستهدف العاملين على موضوع العطاءات الحكومية حول كيفية إدارة المشتريات والعقود والمقاولات.

وكذلك ضرورة مراجعة القوانين والتشاور مع القطاع الخاص والمجتمع المدني ، ومراقبة المؤسسات التي لا تلتزم بالقوانين واللوائح لمحاسبتها ، وان يحفظ القانون حقوق الموردين مثلما يحفظ حقوق الوزارات ، بالإضافة إلى تنوع في لجان العطاءات تنسجم مع نوعية العطاء، ومراقبة عملية تضارب المصالح ومحاربتها بحزم وتشكيل لجنة عليا للاعتراضات كما أوصى المشاركون بان يواكب مجلس الوزراء التطورات وتعديل اللوائح التنفيذية باستمرار.

أما الباحث محمود جرابعة الذي عرض التقرير فقد أشار إلى العطاءات الحكومية واقعها ومشاكلها قد أوصى في المجال القانوني بمراجعة لقانون اللوازم العامة والعطاءات للأشغال الحكومية وللوائح التنفيذية الصادرة بخصوصهما، والقوانين التي تنظم العطاءات التي يكون طرفاً أجنبياً أو مانحاً جزءاً من تمويل العطاء سواء في اللوازم أو المشتريات العامة، وغياب النصوص القانونية التي تحمي المبلغين في حال وجود خروق للقانون، وغيرها. كما أن صدور قانونين منفصلين للعطاءات (اللوازم والأشغال) ساهم في إيجاد بعض الإشكاليات المتعلقة بالتطبيق أو بالتضارب في بعض الأحيان، مما ينبغي العمل على إصدار قانون عطاء موحد يدمج فيه قانونا الأشغال العامة واللوازم، وضرورة العمل على إصدار اللوائح التنفيذية الخاصة بقانون العطاءات واللوازم العامة، إضافة لضرورة العمل على استحداث النظم القانونية التي تسمح بإجراء بعض مراحل العطاء إلكترونياً من خلال موقع إلكتروني ينشأ لهذا الغرض.

أما فيما يتعلق بالإجراءات وآليات العمل، فقد أوصى التقرير بان تكون العطاءات مبنية على هدف موجود في الخطة السنوية للوزارات المختلفة ضمن رؤية تنموية ووطنية شاملة. فكافة العطاءات الحكومية يجب أن تكون مبنية على موازنة مرصودة مسبقاً في الموازنة العامة، وضرورة العمل على خلق حساب للعطاءات العامة ليتم الصرف على العطاء فور انتهاء العمل. وتوزيع عملية الشراء إذا أحيل العطاء على أكثر من شركة، وضرورة تجنب تضارب المصالح في عمل أعضاء أي لجنة تشّكل لدراسة أي عطاء عام من خلال الإفصاح عن الذمم المالية لأعضائها، وتحديد العلاقة بينهم، وأي من الجهات المشاركة في العطاء. وإلزام جميع الجهات الحكومية بتطبيق قوانين العطاءات الخاصة باللوازم العامة والأشغال بحيث تطرح كافة العطاءات حسب توجيهات لجنة العطاءات المركزية، وإشراك لجان العطاءات في كافة المنح والمساعدات الخارجية، وضرورة تزويد اللجان الفنية بالخبرات اللازمة التي تمكنها من وضع المواصفات المناسبة للعطاءات، وتأهيل لجان الاستلام في الوزارات بالشكل الذي يمكنها من الاستلام بصورة فعالة ونزيهة ودقيقة، ووضع مدونات سلوك خاصة بالعاملين في لجان العطاءات والمشتريات العامة ولجان الاستلام في المؤسسات الحكومية.

وفي مجال الرقابة، أوصى التقرير بوجوب العمل على تفعيل دور ديوان الرقابة المالية والإدارية في آليات طرح العطاءات ومتابعتها، وضرورة إصدار ديوان الرقابة المالية والإدارية تقريره السنوي والمتضمن عملية الرقابة على العطاءات الحكومية، والعمل على وضع آلية واضحة للتعامل مع شكاوي الموردين واعتراضاتهم، وتوفير آلية ردع ومحاسبة واضحة تشكل مرجعية أساسية للموظفين في حال التبليغ عن عمليات فساد أو حصول أي إشكاليات أثناء تطبيق العطاءات الحكومية، وتفعيل وحدة الرقابة الخارجية في وزارة المالية على العطاءات والمشتريات العامة.

المنح والمساعدات الخارجية المقدمة للهيئات المحلية

استكمالا لبرنامج المساءلة التي ينظمه ائتلاف أمان، وفيما يتعلق بالمنح والمساعدات الخارجية للهيئات المحلية، فقد بين التقرير ان تلك المنح قد اعترضتها العديد من العقبات والإشكاليات المتمثلة بجوانب قانونية ومؤسساتية وأخرى تتعلق بالمانحين أنفسهم، ففي المجال القانوني، أوصى التقرير بإعداد نظام خاص بالمساعدات والمنح بحيث يشمل هذا النظام كل ما يتعلق بموضوع المساعدات والمنح بما فيها الموجهة للهيئات المحلية الفلسطينية، وإزالة كل التداخلات بين المؤسسات الحكومية والهيئات المحلية، ضمن سياق قانوني يزيل كل الالتباسات التي تحصل، وكذلك إدخال تعديلات على قانون الهيئات المحلية تتعلق بتنظيم علاقة هذه الهيئات مع مؤسسات السلطة الأخرى التي تتولى إدارة وتنفيذ المشاريع في حدود الهيئات المحلية.

اما فيما يختص بالإطار المؤسساتي، فقد أوصى التقرير بإعداد قاعدة بيانات ومعلومات من قبل الجهات صاحبة الاختصاص عن المشاريع التي نفذت، والتي قيد التنفيذ، وحجم المساهمات الدولية في هذه المشاريع، إلى جانب خطة وطنية شاملة تغطي كافة الهيئات المحلية في الوطن واحتياجاتها، وأولوياتها، والالتزام بقرار مجلس الوزراء بأن يكون هناك جهة واحدة تمر المنح والمساعدات الخارجية المخصصة للهيئات المحلية من خلالها، وهي صندوق تطوير وإقراض البلديات، وكذلك رفع كفاءة الهيئات المحلية الفلسطينية ومدها بالخبرات اللازمة للتعامل مع مثل هذه المشاريع من خلال تدريب وتأهيل كوادرها.

أما فيما يتعلق بالمانحين، فقد أوصى التقرير بدعوة المانحين للالتزام بالقوانين والأنظمة الفلسطينية وعدم التعامل مع الهيئات المحلية مباشرة لاعتبارات تتعلق بالخطة الوطنية وأولويات واحتياجات الهيئات المحلية، ورفع درجة التنسيق مع المانحين بحيث يتم أخذ أولوياتهم بالاعتبار عند وضع وتطبيق الخطط الوطنية التنموية الخاصة بمشاريع الهيئات المحلية.

وكان التقرير قد هدف إلى تحديد الجهات والآليات التي يتم من خلالها تلقى المنح والمساعدات الخارجية الخاصة بالهيئات المحلية، والتعرف على حجم المنح والمساعدات الخارجية المقدمة للهيئات المحلية، والتعرف على آليات المتابعة والرقابة على المنح والمساعدات المقدمة للهيئات المحلية، وتحديد دور مؤسسات السلطة الوطنية في توجيه وتوزيع هذه المنح والمساعدات على هيئات الحكم المحلي. كما هدف التقرير إلى تحديد الإشكاليات التي يمكن أن تبرز في هذا المجال، ويمكن أن تشكل مدخلا لإساءة الموقع العام أو الواسطة أو المحاباة في التعامل مع هذه المساعدات.

وقد تناول التقرير المنح والمساعدات الخارجية المقدمة للهيئات المحلية الفلسطينية وذلك من خلال عدة محاور منها مدخل تاريخي لتطور نظام الحكم المحلي في فلسطين، الإطار القانوني المنظم لعمل الهيئات المحلية والمساعدات التي تحصل عليها، الجهات التي تتولى إدارة المنح والمساعدات المقدمة للهيئات المحلية، حجم المنح والمساعدات الخارجية المقدمة للهيئات المحلية وكيفية توزيعها، آليات المتابعة والرقابة على المنح والمساعدات الخارجية المقدمة للهيئات المحلية، والإشكاليات و التوصيات.

بيت حكمة ... إسمه أمان

بقلم : نايف شتية

عندما بدأت مشواري في أمان، وطلب مني في قراءة أدبيات مشروع نزاهة، عاد إلى ذاكرتي ما أنجزه الخليفة المأمون في بغداد من نشر للعلم والمعرفة وشعرت أن التاريخ يتجدد في عاصمة الرشيد، فلاحظت قيما ومبادئ ونظم لا تتعدى ثلاثة مصطلحات هي: الشفافية والنزاهة والمساءلة وبإضافة المشاركة، أجد نفسي أمام مصطلح الحكم الرشيد ليعود إلى ذاكرتي مرة أخرى تلك العاصمة التي لم يتوانى هولاكو عن تدميرها كلما التقطت أنفاسها، لتعود للحياة النقية الطاهرة من جديد. وقد وجدت نفسي أمام رسالة سامية تفرض نفسها علي لترسخ في ذاكرتي رسوخ جذور الزيتون عميقا في أرض بني كنعان لنعلن نحن فريق العاملين بأننا أمام مرض عضال اسمه الفساد متعدد الأوجه والأسباب والمظاهر، ويحتاج إلى جهود واليات من كل مواطن بشكل فردي أو جماعي أو مؤسساتي يحتاج إلى أن نقرع جدران الخزان من اجل اجتثاث هذه الظاهرة، ومن خلال عملنا في المشروع شعرنا بأننا يجب أن نكون بداية التغيير الذي نريد، ليس وحدنا بل وجدنا المشاعر تدور في خلجات كل مواطن وفي كل قطاع ومؤسسة ووجدنا أنفسنا نحمل رسالة لا نختلف فيها مع احد، تواصلنا من خلال المشروع مع العمل الأهلي الذي كان ولا زال المسند الأساس للمواطن في ظل غياب الدولة في ظل الاحتلال، أو في ظل خلط الحابل بالنابل وعدم فصل السلطات وينقص القوانين والتشريعات ونقص الخبرة والوعي لدى المواطن والمسؤول وأثناء تنفيذ التدريبات وورش العمل واللقاءات والمقابلات استطعنا أن نضع مفهوم الفساد وطرق مكافحة على أجندة المواطن كما نجحنا في جمع ممثلي القطاعات المختلفة العمل الأهلي – القطاع الحكومي – الإعلاميون – البرلمانيون– القضاء– المواطن العادي، لبحث إشكاليات تتعلق بإدارة استخدام المال العام ووضع الحلول لهذه الإشكاليات وقد وضعنا هذه المفاهيم على أجندة كل مواطن من خلال الحلقات المتلفزة والصحافة المحلية والصفحة الالكترونية، وهنا لا بد أن نفخر بان نضع مفهوم الفساد على أجندة نشاطات المؤسسات من رئاسة الوزراء ومرورا بالعمل الأهلي إلى والمواطن العادي كما تمكنا جميعا من التوصل مع المؤسسات لتطبيق معايير ومتطلبات الحكم الرشيد والمطالبة المستمرة من أمان بالتعاون والمساعدة في تنفيذ نشاطات وضعت ضمن خططها.

والأمل يحدونا بان تستمر أمان في بناء أجسام وشبكات فاعلة قادرة على قرع الجرس لتكون بداية التغيير وليس من اجل التغيير نحو وطن تتحقق فيه طموحات شعبنا ونتغلب على الفساد كعائق أساس في عملية التنمية لنعيد المجد إلى عاصمة الرشيد ببناء دولة يسودها الحكم الرشيد.

استطلاع "امان" الثالث حول أوضاع المنظمات الأهلية ومدى مراعاتها لقيم النزاهة ومباديء الشفافية ونظم المساءلة

84% يعتقدون بوجود ممارسات فساد في المؤسسات الأهلية

60% يرون أفضل الطرق لمحاربة الفساد نظام العضوية المفتوح

أظهر استطلاع للائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة "أمان"، أن 84% من المبحوثين يعتقدون بوجود ممارسات فساد في المؤسسات الأهلية في فلسطين.

وجرى الاستطلاع حول أوضاع المنظمات الأهلية الفلسطينية ومدى مراعاتها لقيم ومبادئ الشفافية والمساءلة في عملها، بالإضافة إلى مدى اطلاع المسؤولين في هذه المنظمات على القوانين والأنشطة المتعلقة بممارسة أعمالها، وشمل عينة عشوائية من المنظمات في الضفة الغربية وقطاع غزة، تم اختيارها من قائمة المنظمات الأهلية الفلسطينية المسجلة لدى وزارة الداخلية، وبلغ حجمها 300 مؤسسة، وذلك في الفترة ما بين 28/1 شباط 2008.

وأشارت غادة الزغير المديرة التنفيذية لمؤسسة أمان، في بداية عرضها للنتائج، إلى تحسن ملحوظ على نتائج العمل مع منظمات العمل الأهلي، وحملات التعبئة التي قام بها "أمان" للمنظمات الأهلية، كالانفتاح على الجمهور وتقديم التقارير المالية والإدارية لوزارة الاختصاص.

وأشارت إلى أن الوساطة والمحسوبية هي من أكثر أشكال الفساد انتشاراً، وبينت الزغير أن 84% من العينة تعتقد بوجود ممارسات فساد في المؤسسات الأهلية منهم 69% يعتقدون أن الفساد موجود إلى حد ما و15% يعتقدون أن الفساد موجود بشكل كبير، في حين تعتقد نسبة 11% أنه لا يوجد فساد.

وأظهر الاستطلاع ازدياداً في نسبة الاعتقاد بوجود فساد بين المؤسسات ذات الموظفين الأقل عدداً (5 موظفين فأقل) حيث تبلغ 89% مقارنة بالمؤسسات ذات الموظفين الأكثر عدداً (16ـ 20) موظفاً، حيث تبلغ 76%، وبين المدراء الذكور 89% مقارنة بالمديرات الإناث 76% .

وعلى الرغم من النسبة الكبيرة التي تعتقد بوجود ممارسات فساد في المنظمات الأهلية، إلا أن 27% فقط من المبحوثين تعرضوا شخصياً لحالة فساد، في حين قالت نسبة من 20% إنها لم تتعرض أو تشاهد شخصياً حالة فساد.

الوساطة والمحسوبية وصلة القرابة الأكثر انتشاراً

وكانت حالة الفساد الأكثر مشاهدة هي استخدام الوساطة والمحسوبية وصلة القرابة في تسهيل الخدمات وإعطائها، حيث بلغت 22% يليها استخدام الوساطة والمحسوبية وصلة القرابة في توظيف الموظفين 20% واستخدام ممتلكات

ومصادر المؤسسة للمصلحة الشخصية 20%، ثم قيام المدراء باستخدام مصادر التمويل لمصالح شخصية 14%، وإعطاء رواتب مرتفعة للموظفين في المناصب العليا بما لا يتناسب ومهام الوظائف التي يقومون بها 14%، وقبول رشاوى مقابل الخدمات التي تقدمها المؤسسة 6% .

أما بالنسبة للاعتقاد بأفضل الطرق لمحاربة الفساد فان نسبة 60% يعتقدون بأن نظام العضوية المفتوح للجميع هو أفضل الطرق الكفيلة بمحاربة الفساد، بينما لم توافق نسبة 38% على ذلك.

من جهة أخرى، يرى 48% أن الإدارة العليا المتمثلة في المدير ومجلس الإدارة هم الأكثر ممارسة للفساد مقابل 14% يعتقدون أن الموظفين هم الأكثر ممارسة للفساد، يليهم مجلس الأمناء 11% . وترتفع نسبة الذين يعتقدون أن المدراء هم الأكثر ممارسة للفساد في قطاع غزة 50% مقارنة بالضفة الغربية 46% ، وبين الذكور 50% مقارنة بالإناث 43% .

وبالتعاون مع مؤسسة كونراد اديناور وبدعم من الاتحاد الأوروبي تم تكليف المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في شباط العام 2008 بإجراء استطلاع خاص بين المسؤولين في المنظمات الأهلية في الضفة الغربية وقطاع غزة حول أوضاع المنظمات الأهلية الفلسطينية ومدى مراعاتها لقيم ومبادئ الشفافية والمساءلة في عملها، بالإضافة إلى مدى اطلاع المسؤولين في هذه المنظمات على القوانين والأنشطة المتعلقة بممارسة أعمالها.

عمل المنظمات الأهلية

وفيما يتعلق ببرامج عمل المنظمات الأهلية، فان نسبة 29% يعتقدون أن الممولين هم من يحدد برامج عمل المؤسسات الأهلية مقابل 17% يعتقدون أن جمهور المستفيدين هم من يحدد البرامج، و15% يعتقدون أن المؤسسات نفسها هي من يحدد البرامج، و3% يعتقدون أن السلطة الفلسطينية هي من يحدد البرامج، وتظهر النتائج أن هناك تقييماً إيجابياً بشكل عام لعمل المنظمات الأهلية، حيث يرى 98% من المبحوثين أنها تعمل على تطوير المجتمع الفلسطيني و74% يعتقدون أنها تعمل حسب المتطلبات الحقيقية للشعب الفلسطيني.

وفيما أظهرت النتائج أن 92% من مدراء المؤسسات سمعوا بقانون الجمعيات الأهلية الفلسطيني، منهم 72% اطلعوا عليه بالفعل، بينما سمع به 20% لكنهم لم يطلعوا عليه، في حين أن 8% لم يسمعوا به مطلقاً. وترتفع نسبة المطلعين على هذا القانون في الضفة الغربية 76% مقابل قطاع غزة 68%، وبين مدراء المؤسسات حديثة النشأة 85% مقارنة بمدراء المؤسسات قديمة النشأة 63%، وبين المؤسسات ذات عدد الموظفين الأكثر 84% مقارنة بالمؤسسات ذات الموظفين الأقل عدداً ، وبين المدراء الذكور 76% مقارنة بالمديرات الإناث 63%. وتقول نسبة 48% فقط من الذين اطلعوا على هذا القانون إن المؤسسات الفلسطينية تعمل وفقاً لهذا القانون، في حين ترى نسبة من 34% أنها لا تعمل وفقاً له، ونسبة 18% لم تعرب عن رأيها أو أنها أجابت بـ " لا أعرف " .

مدونة الأخلاقيات والسلوكيات

وعند سؤال المبحوثين عن مدونة الأخلاقيات والسلوكيات التي قام «أمان» بإعدادها أجابت نسبة 53% بأنها سمعت بالمدونة، منهم 35% اطلعوا عليها بالفعل و19% سمعوا بها فقط ولم يطلعوا عليها، ونسبة 47% أجابت بأنهم لم يسمعوا بها. ومع ذلك قالت نسبة من 74% إنهم وقعوا أو لديهم الاستعداد والنية للتوقيع على هذه المدونة مقابل 11% ليس لديهم الاستعداد أو النية للتوقيع عليها، ونسبة 15% لم يقرروا بعد. وترتفع نسبة الموقعين أو الراغبين في التوقيع على هذه المدونة في الضفة الغربية 81% مقارنة بقطاع غزة 68% وبين مدراء المؤسسات حديثة النشأة 85% مقارنة بقديمة النشأة 71% .

وسمع 29% فقط من المبحوثين عن حملة منظمات ضد الفساد و71% لم يسمعوا عنها. ونسبة 34% ممن سمعوا عنها انضموا إليها و65% لم يقوموا بالانضمام إليها.

وعن الشفافية داخل المؤسسات الأهلية، أظهر الاستطلاع أن 93% من المبحوثين يرون أنه يجب على المنظمات الأهلية توفير ونشر المعلومات الأساسية عن عملها بشكل علني،

و99% يقولون إن مؤسساتهم تقوم بإعداد تقارير مالية وإدارية بشكل دوري، و90% يقولون إن مؤسساتهم تقوم بنشر هذه التقارير وتوفيرها للناس في حال طلبها، و95% يقولون إنه يتم إرسال هذه التقارير إلى المؤسسات المعنية، و66% يقولون إن مؤسساتهم تقوم بالإعلان في الجرائد عن الوظائف الشاغرة، و89% يقولون إنه يتم إجراء تقييم داخلي (و/أو) خارجي لعمل المؤسسة، و92% يقولون نه يسمح للمستفيدين بتقرير أولويات مؤسساتهم أو تقييم بعض المشاريع التي تقوم هذه المؤسسات بتنفيذها.

وتوضح النتائج التالية تأثير نشاطات مشروع نزاهة على المنظمات الأهلية التي شملها الاستطلاع وشاركت في نشاطات المشروع بالمقارنة مع المنظمات التي لم تشارك 84.5% ممن شاركوا سمعوا بقانون الجمعيات الأهلية بالمقارنة مع 64.7% ممن لم يشاركوا، و% 69.7 أقروا أن لديهم مدونة أخلاقيات في منظماتهم بالمقارنة مع % 56.9 ممن لم يشاركوا، كما أن 88.3% منهم قد وقعوا على المدونة المعدة من قبل (أمان) أو لديهم نية في التوقيع بالمقارنة مع 65.7% ممن لم يشاركوا، و 37.9% سمعوا عن حملة منظمات ضد الفساد بالمقارنة مع 20.3% ممن لم يشاركوا، و % 52.6 انضموا لحملة منظمات ضد الفساد بالمقارنة مع % 18.5 ممن لم يشاركوا.

وكان ائتلاف امان من اجل النزاهة والمساءلة قد نظم ورشة عمل لنقاش نتائج الاستطلاع الثالث، حول قيم النزاهة والشفافية في العمل الاهلي، بحضور عدد من ممثلي قطاعات المجتمع المدني، التي برز فيها حضور العمل الأهلي، وبعض المؤسسات الحكومية كوزارة الداخلية ومكتب رئاسة الوزراء وبعض القانونين، رحبت في بدايته جميلة عبد مديرة مشروع نزاهة بالحضور، وقدمت نبذة عن مشروع نزاهة الذي كان من ابرز نشاطاته تاسيس حملة منظمات ضد الفساد، والتوقيع على مدونة السلوك والتدريب ومنح شهادة الحكم الصالح في العمل الاهلي، وجلسات مساءلة القطاع الحكومي من خلال تقارير استخدام المال العام، وشكرت عبد، مؤسسات العمل الاهلي، والقطاع الحكومي، الذين أبدوا تعاونا مع الفعاليات والنشاطات التي قام بها " امان"، ووعدت باستمرار التواصل مع العمل الاهلي واكمال الانجازات، والاستمرار في مكافحة الفساد بالتعاون مع العمل الاهلي، لتصبح المنظمات الاهلية ذات تأثير كبير في السياسات.

واكدت عبد على ضرورة وضع مكافحة الفساد على أجندة صناع القرار، مشيرة الى ان " أمان " بمثابة بيت الخبرة الذي تستطيع كافة القطاعات ان تنهل منه المعلومات والخبرات اللازمة لبناء المجتمع الصالح، الذي يتمتع بالحكم السليم، بما يضمن تحقيق طموحات شعبنا في بناء دولته المستقلة، والعيش في مجتمع خال من الفساد .

أما توماس بيرنجر مدير مؤسسة كونراد اديناور فقد نوه الى ان المشروع الذي تم العمل عليه بالتعاون مع امان، واستمر لمدة عامين، ومع نهايتة التي تصادف اليوم، بتقديم نتائج الاستطلاع الثالث، الذي يعطي اهمية للتغذية الراجعة للمشروع، ويمكن القول انه بالتعاون مع امان، فقد تحقق انجازا مهما، بما ساهم في رفع الوعي، ووضع هيكليات لمكافحة الفساد، حيث شكلت منظمات العمل الاهلي العمود الفقري لهذه الهيكليات، وقد انضمت اكثر من 100 مؤسسة لحملة منظمات ضد الفساد، ووقعت 100مؤسسة على مدونة السلوك، تدربت على الأسس الإدارية والمالية، بما يمكن القول انه قد أصبح أرضية صلبة في العمل الأهلي ، مقدما شكره لطاقم مشروع نزاهة، ومؤسسة امان، والمؤسسات المشاركة، والمؤسسة الداعمة للمشروع المفوضية الاوروبية.

د. عزمي الشعيبي المفوض العام لمكافحة الفساد في " امان " قال ان تنفيذ الاستطلاع وشموله لمدراء المؤسسات، يهدف الى إبراز ضرورة تعزيز قيم النزاهة، مبينا ان هناك إشكالية أساسية تتعلق بعمليات التوظيف والاستخدام في العمل الأهلي، وهناك ضغط كبير على الوظائف من قبل الجمهور يؤدي الى تنافس هائل، بما يؤدي إلى تسهيل عملية الواسطة والمحسوبية في كافة القطاعات، مطالبا بمقاومة شديدة للواسطة.

وبين د. الشعيبي ان وجود شخص مركزي في العمل الاهلي يمثل إشكالية في عدم وجود مرجعيات حقيقية، سيما ان الوزارات المختصة لا تتابع المؤسسات، ولا توجد رقابة داخل المؤسسة، كما لا يوجد رقابة خارجية، مما يؤدي الى ارض خصبة للفساد، كما ان هناك اشكالية في المسؤلين عن تطبيق القانون والمراقبة عليه، واضاف لا نخاف حين نقول ان هناك فساد في العمل الأهلي، مشيرا الى ان " أمان " نجحت في تسليط الضوء على مشكلات في العمل الاهلي لا بد من تحديد حجمها، محذرا من ان العمل الاهلي يدار من خلال شخص متنفذ في المؤسسة. من جهتها فدوى الشاعر مدير عام العمل الاهلي في وزارة الداخلية، اشارت الى ان هناك تواصل مع منظمات العمل الأهلي، ويتم اتخاذ إجراءات، وتوجه إنذارات لتصويب الوضع القانوني، وبينت الشاعر ان هناك العديد من المخالفات في العمل الاهلي، ومنها تقاضي الهيئات الادارية لرواتب ومكافئات، علما أن القانون يمنع ذلك، كما اكدت على راي د. عزمي الشعيبي بأن المدير العام في المؤسسة، هو الذي يمثل المؤسسة في كل شئ.

ومن جانبه اياد جبارين المستشار القانوني للمنظمات الأهلية، ثمن لغة الارقام، لما فيها من تعبير عن الحقائق، مشيرا إلى الحاجة اليوم لمجاربة الفساد اكثر من الحديث عنه، والاستطلاع يشير الى حقائق ان الجليد بدأ يذوب، وهذا ينسجم مع اطار خطة الاصلاح ليكون هناك توازن في العمل.

تيسير الزبري من مركز حريات اعتبر ان كثير من الأرقام في الاستطلاع خلقت التباسات بعيدة عن الدقة، وانطباعات الجمهور ناتجة عن اخطاء وقع فيها العمل الاهلي ، بالاضافة الى التحريض على العمل الاهلي من قبل السلطة الوطنية، لكننا نؤكد انه ما زال هناك فساد ، وعلى وزارة الداخلية واجب كبير بالرقابة، وخصوصا من خلال تفعيل دور الهيئة العامة التي بجب أن تشكل عنصرا للرقابة.

أما بديعة خلف رئيس جمعية النهضة، فإنها تشعر حسب حديثها بالفخر بأن مؤسستها شاركت

في مكافحة الفساد، وتشعر براحة الضمير للشفافية والتنظيم الاداري والمالي، ويجب علينا جميعا قرع الجرس واسماع الصوت.

فيما اشارت نادية البيومي مديرة مكتب امان في غزة الى اهمية هذا المشروع في رفع الوعي في المجتمع الاهلي وشكرت طاقم نزاهة والمؤسسات الاهلية التي تعاونت في هذا المشروع.

عام ونيف مشواري مع مشروع نزاهة

المحامية منى جبر
مشروع نزاهة بغزة

عندما يكون اقتناعك بأهمية العمل الذي تقوم به، وتأثيره على تنمية وتطور المجتمع المدني الفلسطيني فإنك بالتأكيد تعمل لتبدع وتترك بصمة، فقد تزامنت تجربتي مع مشروع نزاهة حين كان المشروع ببدايته يحاول إرساء توجهاته وأهدافه داخل عمل المؤسسات الأهلية العاملة في فلسطين، وكنت أنا أيضاً أرسي توجهاتي بضرورة ترسيخ مؤهلاتي وخبرتي بما يعود بالفائدة على المجتمع الذي أنتمي إليه، وأحقق من خلاله طموحاتي بأن أكون مواطنا فاعلا في المجتمع الفلسطيني.

ومن خلال الفهم المجتمعي الذي ينطلق منه ائتلاف أمان بأن مكافحة ظاهرة الفساد، وتعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة داخل المجتمع يحتاج لجهد مجتمعي كبير، وتنسيق واسع بين جميع الأطر والمؤسسات الفاعلة داخل المجتمع من مؤسسات حكومية وأهلية، لذلك كانت الحاجة لمشروع نزاهة لتعزيز الشفافية والمساءلة في العمل الأهلي الفلسطيني.

وبهذا تلاقت أهداف مشروع نزاهة وأهدافي فقد تعرفت على مشروع نزاهة وائتلاف أمان من خلال تدريب حول النزاهة والشفافية في العمل الأهلي، وهو التدريب الأول لمشروع نزاهة والذي استهدف مؤسسات أهلية محلية بغرض نشر ثقافة تعزيز الشفافية والمساءلة والتعريف بالفساد وأسبابه وسبل مكافحته.

واستغلالا للمعرفة التي اكتسبتها سابقاً حول مفهوم عمل مؤسسات المجتمع المدني وخصوصاً المؤسسات غير الحكومية، وكعضو في فريق العمل الذي واكب المشروع عملنا بكل طاقاتنا على تنفذ خطة العمل التي تحقق أهداف المشروع بأكثر الطرق تفاعلاً مع مؤسسات العمل الأهلي، ومن خلال التحضير للنشاطات المختلفة، مما اكسبني من المعرفة والخبرة ما أنضج تجربتي وارتقى بخبرتي. فمن خلال التحضير لتوقيع مدونة السلوك، لاحظنا أن المؤسسات الأهلية تبادر لتحمل لواء مكافحة الفساد في المجتمع المدني، للارتقاء بها نحو نموذج المؤسسة القدوة، التي تستطيع أن تقوم بدورها في الرقابة المجتمعية على عمل مؤسسات المجتمع المدني، ومساءلة المؤسسات الحكومية أيضاً من خلال جلسات استماع ممنهجة. وأيضاً رؤية مؤسسات محلية عريقة تسارع للانضمام لحملة مؤسسات ضد الفساد، كل هذا أسعدنا كفريق حيث شعرنا بقيمة الانجاز الذي عملنا جميعاً للوصول إليه .

حـق المـجـتمـع فـي المسـاءلة حـول إدارة

المـــال العـــام

تفعيل مبادئ الشفافية وحق الاطلاع للجمهور ومؤسسات المجتمع المدني. فيما يتعلق بإدارة المال العام، من قبل الجهات التنفيذية، والرقابة في السلطة الوطنية، من خلال نشر تقاريرها على صفحاتها الالكترونية، وفتح المجال للنقاش حولها بالتعاون بين الجانبين (المؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني)

للاتصال والمراسلة:

هاتف: 2974949 - 02، فاكس: 2974948 - 02، ص.ب 69647، القدس 95908

مكتب غزة / هاتف: 2884767 - 08

aman@aman-palestine.org
www.aman-palestine.org
www.kas.de/palaestina

ايماناً من مؤسسة كونراد أديناور، و الاتحاد الأوروبي، وإئتلاف أمان بحرية الرأي والتعبير والحق في حرية الحصول على المعلومات، فإن ما يرد في نشرة نزاهة لا يعبر بالضرورة عن وجهة نظرها أو يتفق معها.